الإسلامي يلتقي الدعوة ويدعو لإيقاف الاعتقالات العشوائية

□ بغداد/المدى

شدد الحزب الإسلامي العراقي على ضرورة ايقاف الاعتقالات "العشوائية"، خلال لقائه بعدد من قياديي حزب الدعوة يوم أمس.
وذكر بيان للحزب الإسلامي، تلقت "المدى" نسخة منه امس الاربعاء، أن "وفدا من الحزب الإسلامي العراقي ممثلاً بأمينه العام إياد السامرائي التقى بعدد من قياديي حزب الدعوة مساء الثلاثاء، وبحث الجانبان آلية الخروج من الأزمة السياسية الراهنة، والعمل على تفعيل لغة الحوار بين الكتل كافة، للخروج من نفق الأزمة".
وتابع ان "السامرائي شدد خلال اللقاء على ضرورة إيقاف الاعتقالات العشوائية التي طالت مناطق معينة في الآونة الأخيرة، فضلاً عن الممارسات السيئة لبعض الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين".
وحضر اللقاء عن الحزب الإسلامي رشيد العزاوي وبهاء النقشبندي و سليم الجبوري، وعن حزب الدعوة وليد الحلي وحيدر العبادي والشيخ عبد الحليم الزهيري".
ودعا عدد من النواب في الكتلة العراقية في وقت سابق الحكومة هيئة المساءلة والعدالة الى إيقاف عمليات الاجتثاث والاعتقالات بحق ابناء الشعب. وقالت الكتلة في مؤتمر صحفي سابق إن استمرار استهداف جماهير القائمة العراقية من خلال الاجتثاث او الاعتقالات العشوائية تثير الشكوك لدينا حول جدية الحكومة في تحقيق الإصلاحات السياسية، ويضع مسمارا في نعش المصالحة الوطنية ولن يؤدي إلا الى المزيد من الاحتقان والتوتر السياسي.

الخارجية: لا نشاط تجسسياً لشركات تركية

□ بغداد / غسان عادل

نفى وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي صحة الانباء الى أشارت إلى وجود نشاط تجسسي للشركات التركية العاملة في العراق وقال لـ"المدى": "مثل هذه الانباء شائعات لا صحة لها، والشركات التركية تعمل في جميع المحافظات وبموجب عقود واتفاقات بين البلدين طبقا للأعراف والقواعد الدولية".
وكانت مواقع الكترونية تابعة لقوى وأحزاب متنفذة مشاركة في الحكومة، نشرت أنباء تفيد بان الشركات التركية تقوم بنشاط تجسسي في العراق.
عضو اللجنة الاقتصادية النيابية النائب عن التحالف الكردستاني محمد خليل أعرب عن اعتقاده بان الترويج لمثل هذه الشائعات ينطلق من دوافع سياسية وقال لـ"المدى": "البرلمان بوصفه جهة رقابية لم تتوفر لديه أية مؤشرات عن قيام الشركات العاملة بالعراق بنشاط خارج تخصصاتها وما يثار يندرج ضمن حملة تقف وراءها جهات سياسية للتعبير عن احتجاجها لرفض تسليم انقرة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للسلطات العراقية". موضحا أن الكثير من الشركات تعمل في اقليم كردستان "واثبتت جدارة في تنفيذ المشاريع المكلفة بها."
وسبق لوزارات أن أبرمت عقودا مع شركات تركية لتنفيذ مشاريع في العديد من المحافظات وسط وجنوبي البلاد.

العراقية تجدد تمسّكها بالدفاع

الحكومة تفشل بالعثور على العبيدي .. وأميركا على الخط

كشف مصدر مقرب من الحكومة، أمس الأربعاء، عن فشلها في العثور على وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي، مشيراً إلى عزمها على إبلاغ الجانب الأميركي بتسليم العبيدي. يأتي ذلك في وقت لا تزال المناصب الأمنية تدار بالوكالة، حيث شددت عضو عن ائتلاف العراقية، تمسك قائمتها بترشيح وزير الدفاع، مشيرة الى أنه استحقاق انتخابي.

□ متابعة /المدى

وقال المصدر الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه في حديث صحفي إن "تقريرا حكوميا وصل إلى رئيس الوزراء نوري المالكي صباح أمس يكشف عن فقدان الحكومة للمعلومات والدلائل التي تؤدي للوصول إلى وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي".
وأوضح المصدر أن "المالكي أوعز إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري بتوسيع البحث عن العبيدي وتبليغ الجانب الأميركي بالموضوع".
وكانت مصادر مطلعة قد كشفت، في منتصف آب الماضي، عن اختفاء وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي بعد سفره الى الولايات المتحدة الاميركية، مشيرة الى ان الحكومة طلبت من السفارة العراقية في واشنطن التحري في مصير العبيدي.
وشغل العبيدي، حقيبة الدفاع في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي الأولى، ونظراً إلى عدم تجديد ترشيحه للمنصب مرة أخرى، عين مستشاراً أمنياً لرئيس الحكومة. وكان العبيدي قد أعلن مؤخرا انه سيعود إلى البلاد من واشنطن فور انتهاء فحوصه الطبية وعلاج ابنته، نافيا بذلك هروبه من مقاضاته بتهم فساد مالي.
وكانت منظمات رقابية ونواب قالوا إن صفقة الأسلحة الأوكرانية التي عقدتها وزارة الدفاع على عهد العبيدي شابها فساد، وجمدتها الحكومة لاحقا.
وأهم الملفات المثارة إلى جانب عقد التسليح الأوكراني، البرنامج الخاص بأموال التسليح، وتقول لجنة النزاهة إن الوزارة أودعت الأموال في مصرفين، الأول ربحي والثاني لتمويل الصفقات.
وفي سياق متصل شددت عضو حركة الوفاق النائب عن ائتلاف العراقية فائزة العبيدي، تمسك قائمتها بترشيح وزير الدفاع، مشيرة الى أنه استحقاق انتخابي بيد زعيم الائتلاف إياد علاوي. وقالت العبيدي أمس الاربعاء: إن الأصوات الانتخابية هي التي تحدد الاستحقاقات التي تشكلت بموجبها الرئاسات الثلاث، وأن وزارة الدفاع وفق الاتفاقات من حصة حركة الوفاق الوطني، ولهذا السبب رفض رئيس الوزراء قبول أي مرشح. وأضافت: ليس من حق الآخرين ترشيح أي شخصية، فالأصوات الانتخابية لرئيس القائمة أوصلت جميع من معه للمناصب التي يشغلونها حالياً.
يشار الى ان الوزارات الامنية ومنذ تشكيل الحكومة في نهاية عام ٢٠١٠ مازالت تدار بالوكالة.

دعا مجدداً إلى إقرار "البنى التحتية"

المالكي يحذّر من صرف تعويضات لغير مستحقيها

□ متابعة/ المدى

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي، امس الاربعاء، إلى إنصاف المتضررين من العمليات العسكرية والإرهابية، محذراً من صرف التعويضات المخصصة لهم إلى غير مستحقيها.وكان المالكي ترأس، أول من امس، ببغداد الاجتماع الدوري للهيئة التنسيقية العليا للمحافظات غير المنتظمة باقليم.
وقال المالكي في بيان صادر عن مكتبه تلقت "المدى" نسخة منه "نحن اليوم امام مسؤولية انسانية كبيرة في كيفية انصاف كل من تضرر من جراء العمليات العسكرية والارهابية بالشكل الصحيح والابتعاد عن ظاهرة الكذب على الدولة"، محذرا "من اعطاء تلك الحقوق لغير مستحقيها". ودعا المالكي "ألاّ تكون مصلحة المواطن ضمن منافسات السياسيين الانتخابية"، مشيرا الى أن "مشروع قانون البنى التحتية الذي تم وضعه عام ٢٠٠٩ كان من بين مشاريع القوانين التي تعرضت للتعطيل والتأخير بدعوى ان القانون يمثل دعاية للحكومة، وبالتالي فان المواطن والدولة أصبحا ضحية للصراعات السياسية".
وجدد رئيس الوزراء تأكيده على ضرورة إقرار مشروع قانون البنى التحتية الذي يدخل في إطار تنمية الناتج القومي. وقرر مجلس النواب، بداية الأسبوع الحالي، تأجيل اقرار مشروع قانون البنى التحتية الى إشعار آخر بطلب من رؤساء اللجان المعنية لتقديم دراسة مستفيضة عليه، وكذلك ما يمكن أن يحققه من جدوى اقتصادية. وكان مجلس النواب قد استضاف رئيس الوزراء نوري المالكي، السبت الماضي، بطلب من الأخير لمناقشة قانون البنى التحتية، حيث استعرض المالكي أمام مجلس النواب ما يمكن ان يحققه القانون وخاصة فقرة الدفع بالآجل في تحسين الواقع الخدمي في البلاد. ورفض مجلس النواب السابق مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك، ويقضي القانون بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كان العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة. الا ان مشروع قانون البنى التحتية الجديد يقضي بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل بواقع ٣٥ مليار دولار أمريكي. ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.
ورغم مرور تسع سنوات على الإطاحة بالنظام السابق، لم تستطع الحكومات توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالبا ما يحتجون على نقصها.

الهايس: القضاء أكد أن قضيتي ليست إرهابية

□ المدى / الانبار

أعلن رئيس مجلس إنقاذ الأنبار حميد الهايس،امس الأربعاء، أن القضاء أصدر قرارا بتحويل القضية المقامة ضده من المادة الرابعة "إرهاب" إلى المادة ٤٧٨ جنح، مؤكدا أنه بريء من كل التهم الموجه ضده.
وقال الهايس في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "القضاء اثبت استقلاليته ونزاهته عندما رفض اعتبار الشكاوى المقامة ضدي جرائم إرهابية، وقرر تحويلها إلى المادة ٤٧٨ جنح، التي تقضي التحقيق أولا ثم تتجه إلى دفع غرامة مالية في حال ثبوتها".
وأضاف الهايس أن "جميع التهم الموجهة ضدي، وإن تم تحويلها إلى مادة الجنح، فهي غير صحيحة وأنا بريء منها"، مؤكدا أن "القضاء سيكون له كلمة فصل في إثبات براءتي". وأشار الهايس إلى أن "عشرات المحامين من بغداد ومحافظات الجنوب والوسط تطوعوا للترافع عني مجانا، كونهم يعلمون بالدور الذي قدمته في سبيل سحق الجماعات الإرهابية في البلاد وتوحيد صف المواطنين"، لافتا إلى أنه "حرك دعوى قضائية ضد الأشخاص الذين يقفون خلف محاولة تشويه سمعته مدعومة بالأدلة والوثائق".
وكان رئيس مجلس إنقاذ الأنبار حميد الهايس أكد في ٢ أيلول الحالي أنه لن يغادر محافظة الانبار لثقته بنزاهة القضاء، مطالبا بتشكيل لجنة تحقيقية مستقلة للنظر بقضيته. فيما أعلن الهايس في (٢٣ آب ٢٠١٢)، عن استعداده لتسليم نفسه تنفيذاً لمذكرة اعتقال صدرت بحقه بتهمة ارتكاب جرائم في المحافظة، فيما وصف الشخص الذي يقف وراء صدور المذكرة وهو قائد شرطة الانبار بـ"الإرهابي".
وأكد مجلس إنقاذ الأنبار في (٣٠ تموز ٢٠١٢)، ارتفاع معدل هجمات تنظيم القاعدة بشكل يومي، في حين حمل قائد شرطة المحافظة مسؤولية الفشل الأمني، طالب وزارة الداخلية بوضع حد لتدهور الأمن بالمحافظة. وكان قائد شرطة الانبار، اللواء هادي زريج قد أعلن في (٢٣ آب ٢٠١٢)، عن صدور مذكرة اعتقال من قبل القضاء بحق الشيخ حميد الهايس وفق المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب، مؤكدا أن قوات الأمن ستتولى تنفيذ المذكرة بشكل قانوني. يذكر أن محافظة الأنبار ومركزها مدينة الرمادي (١١٠ كم غرب بغداد)، تعتبر من أكثر المحافظات اضطراباً وتشهد أعمال عنف بشكل شبه يومي، وقد تبنى تنظيم القاعدة ٦٢ عملية تفجير واغتيال نفذها في المحافظة في شهري كانون الثاني وشباط من العام الحالي، وإحدى تلك العمليات كانت عبارة عن هجوم بالأسلحة الخفيفة استهدف موكباً لثلاثة قضاة في الحي العسكري قرب سيطرة الموظفين في مدينة الرمادي بالانبار أدى لإصابتهم بجروح خطرة ومقتل أربعة من حراسهم، إضافة إلى ملازم في الشرطة قتل بتفجير عبوة ناسفة خلفها المهاجمون بالقرب من موقع الهجوم وفجروها عند وصول دورية أمنية إلى المكان.

المجر تعلن قرب إعادة فتح سفارتها في بغداد

□ بغداد / المدى

أعلنت السفارة العراقية في العاصمة المجرية بودابست، امس الأربعاء، أنها ستعيد فتح سفارتها في بغداد قريبا، مبينة أن وزير الخارجية المجري سيزور العراق لوضع الترتيبات الخاصة لذلك.
وقال السفير العراقي في المجر قاسم عسكر في بيان صدر عنه، أمس، وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "الجهود الكبيرة التي بذلتها السفارة خلال تحركاتها السابقة، أثمرت عن إقناع الحكومة المجرية في إعادة فتح سفارتها ببغداد"، مبينا أن "وزارة الخارجية المجرية سلمتني مذكرة حكومتها بشأن هذا الموضوع". وأضاف عسكر أن "رئيس دائرة الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية المجرية ميهايي كيزا سيزور العراق الشهر المقبل لوضع الترتيبات الخاصة، لإعادة فتح سفارة بلاده ببغداد، وبعدها يتم تعيين سفير مقيم فيها". وكانت وزارة النقل أعلنت، في الـ١٦ من أيلول ٢٠١٢، عن توقيعها مذكرة تفاهم مع المجر لفتح خطوط جوية بين بغداد وبودابست، مؤكدة أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن سعي الحكومة للانفتاح على دول العالم المختلفة.يذكر أن العراق يرتبط بروابط تاريخية وثيقة مع المجر، وبدأت العلاقات الدبلوماسية منذ ٣٠ آب ١٩٥٨ ولم تشهد هذه العلاقات أي توتر، حيث كانت قوية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين عقدت آخر اجتماع لها عام ١٩٨٨، كما عقد البلدين الكثير من الاتفاقيات الثنائية، إلا أن سياسات النظام السابق والتغييرات التي حصلت في المجر وخاصة دخولها إلى الاتحاد الأوربي وحلف الناتو، أدت إلى وقف العمل بهذه الاتفاقيات، كون بعضها لا يتلاءم مع قوانين الاتحاد الأوربي ويجب إعادة النظر ببنودها أو استبدالها باتفاقيات جديدة.
وسحبت دولة المجر دبلوماسييها من بغداد بعد دخول القوات الأميركية إلى البلاد خلال العام ٢٠٠٣، ومشاركتها ضمن القوات الدولية، إلا أنها لم تعلن قطع العلاقات، حيث تؤكد الحكومة المجرية وبشكل مستمر أنها ستقوم بفتح سفارتها في بغداد في أقرب فرصة.

العلواني: نقاط التفتيش لا تحفظ أمن المواطن

□ بغداد/ المدى

شدد عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية خالد عبدالله العلواني على ضرورة التقليل من السيطرات ونقاط التفتيش في الشارع، مبيناً "أنها ومنذ فترة طويلة تثقل على المواطن فتؤدي إلى تأخره عن وظيفته أو مكان عمله". وقال العلواني في تصريح صحفي له تلقت "المدى" نسخة منه امس الاربعاء أن "كثرة السيطرات ونقاط التفتيش في الشارع لم تساهم في حفظ أمن المواطن، بل على العكس بقي الوضع على شاكلته، والدليل على ذلك كثرة التفجيرات والاغتيالات التي شهدتها العديد من محافظات البلد". وأضاف أن "حفظ الأمن لا يتم بزيادة أفراد الجيش والشرطة وكثرة نقاط التفتيش والسيطرات"، لافتاً إلى أن "ذلك يتم عن طريق بناء جهاز استخباراتي قوي ورصين يقوده أشخاص ذو كفاءة ودراية حقيقية في معرفة الخلل والخرق الأمني قبل وقوعه".وتشهد العاصمة بغداد وبقية المحافظات سلسلة من الاغتيالات لمسؤولين كبار في الدولة وشيوخ عشائر وموظفين تابعين لوزارة الدولة وحمايات المسؤولين بواسطة السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وكواتم الصوت مما ادى الى استشهاد العديد منهم.
وكان مسلحين مجهولين كانوا يستقلون سيارة مدنية اطلقوا النار باسلحة كاتمة للصوت على رافد نوري ابراهيم وهو مسؤول حماية النائب الاول لرئيس مجلس محافظة بغداد السابق على الطريق السريع في حي العدل غربي بغداد مما أدى إلى مقتله على الفور.

منظمة نرويجية تدعم قانوناً للضمان الاجتماعي في العراق

□ بغداد/ المدى

أطلقت منظمة نرويجية في بغداد حملة مدافعة بعد انتهائها من كتابة مسودة قانون للضمان الاجتماعي استمرت لمدة ٣ أشهر تخللتها جلسات ترويجية للقانون الجديد وأدارها مجموعة من الخبراء والمحامين العراقيين.
وأكد حسن البياتي المحامي المختص في منظمة مساعدات الشعب النرويجية على ضرورة "شمول كل الفئات المهمشة واخذ الفقر والعوز والحرمان مأخذا كبيرا منها" مضيفا "قبل ان نشرع بالمدافعة عن هذا القانون وكتابة المسودات درسنا الكثير من تجارب الشعوب المتقدمة وحسب ما نعتقد ان العراق يجب ان يقر هذا القانون باعتباره بلدا غنيا ومتقدما. وهذه الشرائح يجب مراعاتها لأنها تعتبر القاعدة الشعبية والكبيرة في المجتمع والذي يجب على الدولة إنصافها وهذا استنادا إلى الدستور الذي كفل هذه الشرائح بالمواد من ٢٩ الى المادة ٣٤ "يحب علينا العمل لاخذ حقوق هؤلاء الناس".وكثيرا ما تطالب المنظمات المدنية بتعديل قانون الرعاية الاجتماعية وجعله قانونا للضمان الاجتماعي كبديل عنه لشمول فئات أخرى إلى جانب العمل والمتقاعدين.
من جهتها قالت عذراء الحسني، وهي ناشطة أساسية في كتابة ودعم القانون، أن مشروع القانون "يشمل كافة شرائح المجتمع".
واوضحت أن "إقرار القانون سيعود بالفائدة الكبيرة على شرائح كثيرة من المجتمع، وسيحد من زخم طلبات التعيين على ملاك دوائر الدولة"، مشيرةً إلى أن "القانون يتضمن الحقوق التقاعدية والصحية وضمان الأمومة وإصابات العمل لجميع العاملين في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني والمتعاقدين مع القطاع العام".
وترى الحسني، ان "من واجبات الحكومة كفالة الاسر العراقية المستضعفة".ولفتت الى ان "المادتين الدستوريتين ٢٩ و٣٠ التي تكفل الاسرة والطفل الزمت الدولة بكفالة الاسر وليس رعايتها... هناك فرق كبير بين الكفالة والرعاية"
وتابعت بالقول "اعددنا مسودة مشروع قانون الضمان الاجتماعي وسنذهب بها الى البرلمان".
ويعاني العراق من بطالة كبيرة سواء بين فئة الشباب القادرين عن العمل أو بين الخريجين الجامعيين، ويعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين أن التقديرات الإحصائية لهؤلاء الشباب لا تعبر بالضرورة عن الواقع الموجود فعلاً.
يشار إلى أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أعلنت في أيلول ٢٠١٠، أن عدد العاطلين المسجلين في قاعدة البيانات التابعة لدائرة العمل من بين الخريجين ابتداءً من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٩ بلغ مليوناً و٥٠٠ ألف.
يذكر أن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، أعلنت (١٧ تشرين الأول ٢٠١١)، أن الحكومة خصصت أكثر من ٧٠٠ مليار دينار لدعم إستراتيجية التخفيف من الفقر في البلاد، مؤكدة أنها تهدف إلى تخفيف حالات الفقر من ٢٣٪ إلى ١٦٪ في العام ٢٠١٤.